فعالية النظام الوطني للتوثيق عبر الخط SNDL في الحد من السرقة العلمية

Scientific theft between the inevitability of prevention and control in Algerian law

سميرة بلغواطي [1] - تمام مسعودي [2]
[1]جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي - الجزائر/belaghouat-isamira@univ-eloued.dz
2 جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي - الجزائر/MESSAOUDI-Tamime@univ-eloued.dz

ملخص:

يعد البحث العلمي في مختلف العلوم الأساس التي ترتكز عليه الدراسات الجامعية، حيث يتميز بطريقة منظمة لجمع المعلومات وتحليلها بمنهجية علمية محددة، فهو بذلك يهدف إلى التأكد من صحة المعلومات وتعديلها وإضافة الجديد لها وبالتالي التوصل إلى القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث الظواهر والتحكم في أساسها.

من أجل تحقيق هذا الهدف المرجو، يجب أن يتوافق البحث العلمي مع معايير الأمانة العلمية التي تعد الأساس في بناء بحث أصيل. وفي حالة عدم احترام هذه المعايير، يمكن أن يؤدي الى انتهاك حقوق الملكية الفكرية مما يؤثر ذلك سلبا على البحث العلمي، على الرغم من ذلك قد ينتهك الطلاب والباحثون هذه المعايير الخاصة بالأمانة العلمية سواء عن قصد أو عن غير قصد نتيجة لفهمهم الخاطئ لفكرة البحث العلمي وتطبيق المعايير الصحيحة، ومن بين أخطر الانتهاكات التي يمكن أن تطال البحث العلمي السرقة العلمية أو الفكرية والتي هي أن ينسب الشخص إلى نفسه أفكار أو آراء أو تعبيرات شخص أخر دون نسبتها إلى هذا الشخص، هذا ما أدى إلى تشكل تهديد حقيقي على البحث العلمي وعلى المجتمع العلمي بشكل عام، ولقد أدى انتشار هذه الظاهرة في الجامعات الجزائرية إلى تطوير سبل حديثة للحد منها، ومن بين تلك السبل الاستفادة من التطور التكنولوجي والرقمي وإحداث نظام توثيق إلكتروني جديد، والذي يعرف باسم النظام الوطني للتوثيق على الإنترنت، وبما أن هذا النظام يعتمد على تقنيات حديثة لتأمين وتوثيق الأبحاث العلمية، فإنه يشكل تحديا لفاعليته في الحد من السرقة العلمية.

الكلمات المفتاحية: السرقة العلمية، البحث العلمي، النظام الوطني للتوثيق ،الدعامة الالكترونية، الأمانة العلمية.
تصنيف JEL: C44.

Abstract:

Scientific research in various sciences is the basis of university studies. It is characterized in a structured manner by a specific scientific methodology for the collection and analysis of information. It aims to verify the validity, modification and addition of information, thereby arriving at laws and theories, predicting the occurrence of phenomena and controlling their basis.

In order to achieve this goal, scientific research must conform to the Scientific Secretariat's criteria, which are the basis for the construction of authentic research. If these standards are not respected, they can lead to a violation of intellectual property rights, which has a negative impact on scientific research. However, students and researchers may violate these standards of scientific honesty either intentionally or unintentionally as a result of their misunderstanding of the idea of scientific research and the application of the right standards.

One of the most serious violations of scientific research can be scientific or intellectual theft, which is that a person attributes to himself ideas, opinions or expressions of another person without attributing them to that person, thus posing a real threat to scientific research and the scientific community at large. The prevalence of this phenomenon in Algerian universities has led to the development of modern ways of reducing it. These include the use of technological and digital development and the introduction of a new electronic documentation system, known as the National Internet Documentation System. Since this system relies on modern techniques to secure and document scientific research, it poses a challenge to its effectiveness in reducing scientific theft.

Keywords: scientific theft, scientific research, national documentation system, electronic pillar, scientific secretariat
Jel Classification Codes:C44.

1. مقدمة:

تشهد الجزائر حاليا تطورا كبيرا في مجال البحث العلمي، حيث تم تنفيذ العديد من الدراسات والأبحاث التي أثرت بشكل إيجابي على المكتبة الجزائرية ومع ذلك، فإن هذا التطور لا يخلو من بعض التجاوزات التي قد تؤدي إلى انتهاكات للأمانة العلمية وما يعرف بالسرقة العلمية، مما يمكن أن يؤثر سلبا على قيمة البحث العلمي وجودته وبالتالي، يمكن أن يؤثر هذا الأمر على سمعة الجامعات المعنية ويؤثر على نزاهة باحثيها.

لا يمكن إنكار أن موضوع السرقة العلمية ليس جديدا، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ولكن كان من الصعب الكشف عنها في الماضي مما جعلها لا تلقى الاهتمام الكافي ومع ظهور تطورات التكنولوجيا باستخدام الإنترنت كوسيلة لتبادل وتداول المعلومات، أصبح من السهل ارتكاب السرقات العلمية، ولكنه في المقابل أتاح أيضا تطوير عملية الكشف عنها باستخدام البرامج الإلكترونية وخاصة بعد تفعيل نظام التوثيق العلمي الإلكتروني للأبحاث والدراسات العلمية، وتم بالفعل الوقوف على حجم الخطر الحقيقي التي يترتب عليها السرقة العلمية، حيث يتسبب ذلك في تدني مستوى البحث العلمي وعدم الوثوق في نتائجه.

لتحقيق الهدف من الحد من ظاهرة السرقة العلمية في الجزائر، عملت الدولة على تبني سياسة وإستراتيجية واضحة لحماية البحوث العلمية، وذلك من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي والرقمي. وبهذا الصدد، تم إطلاق نظام وطني للتوثيق الإلكتروني عبر الإنترنت، يشمل قاعدة بيانات إلكترونية لجميع البحوث والدراسات الوطنية والدولية، ويتيح هذا النظام للطلبة والباحثين في جميع المجالات العلمية الولوج إليها بكل سهولة ومن خلال تفعيل هذا النظام الإلكتروني، سيتم حماية البحوث العلمية والدراسات من السرقة العلمية، وسيتم تحسين جودة البحث العلمي وزيادة ثقة الجمهور في نتائج الأبحاث العلمية.

فبعد تكرار حالات السرقة العلمية وتأثيرها على نزاهة البحوث الأكاديمية، صدر القرار 1082 لسنة 2020 عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لوضع إطار قانوني يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، ومن هنا.

يجب الوقوف أمام مفهوم السرقة العلمية وتحديد فعالية النظام الوطني للتوثيق الالكتروني في الحد من هذه الظاهرة؟

بناء على الإشكالية المطروحة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة موضوع السرقة العلمية. وقد تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم السرقة العلمية، بالإضافة إلى أساليب الوقاية منها، فيما تم التركيز في المبحث الثاني على دور النظام الوطني للتوثيق الالكتروني في الحد من هذه الظاهرة.

2. محاور الدراسة:

المبحث الأول: مفهوم السرقة العلمية

بموجب القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020، قام المشرع بتحديد أسس ومفهوم السرقة العلمية بشكل واضح حيث تم بيان تعريف السرقة العلمية وتحديد مختلف الأعمال والسلوكيات، سواء كانت ظاهرة أو ضمنية، والتي تصفها بأنها سرقة علمية تخضع لحكم هذا القرار، سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم السرقة العلمية ثم بيان أساليبها.

المطلب الأول: تعريف السرقة العلمية

سنحاول التطرق لتعريف السرقة العلمية لغة واصطلاحا بالإضافة إلى التعريف القانوني.

❖ **التعريف اللغوي:** تعني كلمة سرقة في معجم اللغة العربية المعاصرة: من مصدر "تسريق"، سرقة مفردة، جمعها سرقات (لغير المصدر) أي أن يأخذ الشاعر شيئا من شعر غيره ناسبا إياه إلى نفسه، أو معاينة واستخدام أو إعادة نشر

مطبوعات محفوظة الحقوق أو مواد مسجلة لبراءة على نحو غير مصرح به ومن مصدر "سرق" أخذ مال معين المقدار غير مملوك للأخذ.[1]

❖ **التعريف الاصطلاحي:** السرقة العلمية تعرف على أنها انتحال الصفة أو الانتساب لإنتاج فكري أو علمي دون القيام بالجهد اللازم، وبالتالي يمكن وصفها بأنها تزوير أو انتحال، كما تعني السرقة العلمية أيضا استخدام أفكار أو جمل أو أعمال شخص آخر دون الإشارة إلى المصدر، أو تقديم العمل كعمل جديد وأصيل في حين أنه مشتق بناء على عمل سابق له.[2]

ويعرف الدكتور أحمد عظمي بجامعة الجزائر 3 حول السرقة العلمية ويقول" في المجال العلمي يعتبر السارق كل من اقتبس فكرة أو فقرة أو رأيا أو أية وثيقة أو كتاب أو من أي وسيلة إعلامية ونسبها لنفسه دون ذكر المصدر "مضيفا أن " كل من يستولي على الإنتاج الفكري لغيره كطلبة أو معارفه حتى ولو كان من غير منشور يعتبر سارقا أيضا.[43]

يمكن وصف السرقة العلمية بأنها عمل غير قانوني وغير أخلاقي، وقد تؤدي إلى عواقب قانونية وأخلاقية سلبية. لذلك، فإن السرقة العلمية تمثل مخالفة للقوانين والأنظمة المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وحقوق النشر، وتعد ممارستها غير مقبولة في المجتمع العلمي.

❖ **التعريف القانوني:** تم تعريف السرقة العلمية في القرار الوزاري رقم 1082 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها،[5] في الفصل الثاني منه، وتحديدا في الفقرة الأولى من المادة الثالثة على النحو التالي: "تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى"، ولقد تم نقل هذا التعريف بنفس الصياغة والنص الحرفي في المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم 933 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحته.[6]

كما تعتبر السرقة العلمية سرقة لحقوق الملكية الفكرية وانتهاكا للأفكار والنتاج الفكري والأدبي للآخرين. وتمنح المشرع حماية قانونية لحقوق الملكية الفكرية الأدبية وفقا لقواعد القانون 05/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وتنص المادة 03 من هذا القانون على أن "يمنح كل صاحب إبداع أصلي لمصنف أدبي أو فني الحقوق المنصوص عليها في هذا الأمر".[7] وبموجب هذا القانون، فإن أي شخص ينتهك حقوق الملكية الفكرية الأدبية للآخرين يعرض نفسه للمساءلة القانونية والعقوبات المنصوص عليها في القانون.

بذلك فإن السرقة العلمية تمثل خرقا للأمانة العلمية ونقل المعلومات والأفكار العلمية ونتائج الأبحاث دون ذكر مصدرها الأصلي، مما ينتهك حقوق الأشخاص الآخرين بنسب تلك الأفكار والمادة العلمية لأشخاص آخرين.

المطلب الثاني: أساليب السرقة العلمية

توجد عدة عوامل تساهم في انتشار السرقة العلمية، ومنها عدم احترام المبادئ الأخلاقية للبحث العلمي فالباحث الجيد هو الذي يتمتع بالقدرة الإنتاجية العلمية ومبادئ النقد البناء، ويكون شغوفا بموضوع بحثه، ويتحلى بصفة الفضول العلمي الذي يدفعه للبحث والاطلاع، ويتمتع بالمعرفة بأصول البحث العلمي ويحترم الأمانة العلمية.

وتتخذ السرقة العلمية أشكالا مختلفة، وفقا لنص المادة 03 الفقرة الثانية من القرار 1082 الصادر بهذا الشأن وبناء على ذلك، فإن السرقة العلمية تتضمن الحالات التالية بالتحديد، وهي السرقة العلمية التي تتمثل في:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب ومجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو أعادة صياغتها دون ذكر مصادرها أو أصحابها الأصليين؛
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين؛
- استعمال براهين أو استدلال معين دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛
- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا؛
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين؛
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر؛
- قيام الأستاذ أو الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده؛
- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث أخر لم يشارك في انجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية؛
- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي؛
- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات؛
- إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

تشير الفقرة الثانية من المادة 03 في القرار رقم 1082 إلى أن السرقة العلمية تتضمن الحالات المحددة بالنص، وأي فعل لا يندرج تحت تلك الحالات لا يعتبر سرقة علمية، وبالتالي لا يتعرض صاحب الفعل لأي مساءلة، وفي حالة تأكد وجود حالة من الحالات المنصوص عليها سابقا، يتعرض صاحب الفعل للمتابعة التأديبية وفقا للأوضاع والإجراءات المبينة في القرار رقم 1082، ويتم تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادتين 35 و 36 من نفس القرار، المتعلقتين بالسرقة العلمية.

المبحث الثاني: النظام الوطني للتوثيق عبر الخطSNDL ودوره للحد من ظاهرة السرقة العلمية

أدى انتشار السرقات العلمية إلى البحث عن آليات للحد منها وحماية البحوث العلمية وهذا بإحداث نظام الكتروني جديد على الانترنت، هو النظام الوطني للتوثيق عبر الخط sndl، وذلك باللجوء إلى التوثيق الالكتروني للبحوث والدراسات العلمية في جميع المجالات، وسندرس في المطلب الأول تعريف النظام الوطني للتوثيق عبر الخط ثم بيان دوره في الحد من السرقات العلمية.

تسبب انتشار السرقات العلمية في البحث عن آليات للتصدي لها وحماية البحوث العلمية. تم إنشاء نظام جديد عبر الإنترنت وهو النظام الوطني للتوثيق عبر الخط"SNDL" لتوثيق البحوث والدراسات العلمية في جميع المجالات بطريقة

إلكترونية. سيتم تحليل في المطلب الأول تعريف النظام الوطني للتوثيق عبر الخط "SNDL" وشرح دوره في الحد من السرقات العلمية.

المطلب الأول: تعريف النظام الوطني للتوثيق عبر الخط sndl

دخلت خدمة الانترنت أول مرة في الجزائر عام 1993 عن طريق مركز الدراسات والبحث في المعلومات العلمية والتقنية CERIST، حيث تأسس هذا الأخير سنة 1985 [8]، والذي يعمل تحت وصاية وزارة التعليم العالي وفق القرار رقم 454/03 المؤرخ يوم 2003/12/01 يهدف المركز إلى مواكبة التطور التكنولوجي، وذلك من خلال إنشاء مكتبة رقمية تستند إلى نظام التوثيق عبر الخط، تشمل هذه المكتبة جميع البحوث والدراسات والرسائل العلمية في جميع المجالات، وتتيح الولوج إليها للطلاب والباحثين الجامعيين عبر مفتاح خاص وكلمة مرور، والتي يتم الحصول عليها بعد التسجيل في مصلحة المكتبة المركزية الجامعية.

sndl"هي اختصار للعبارة"Système National Documentation en Ligne "والتي تترجم إلى اللغة العربية بـ "نظام وطني للوثائق الإلكترونية عبر الإنترنت"،[9] يتم استخدام هذا النظام في الجزائر لتمكين المستخدمين من الوصول إلى مجموعة واسعة من المواد الرقمية المتاحة عبر الإنترنت، ويشمل ذلك المقالات العلمية والمؤتمرات والكتب والأطروحات والمجلات والصحف والتقارير والوثائق الحكومية والعديد من الموارد الأخرى.

تم إطلاق النظام الوطني للتوثيق الالكتروني SNDL في 31 أكتوبر 2011 وهو عبارة عن بوابة للبحث عبر مجموعة من قواعد البيانات النصية الشهيرة ، التي لم تكن متوفرة بسهولة من قبل، والتي وضعت في متناول الأساتذة والباحثين المنخرطين في النظام عن طريق الجامعة عبر أرجاء الوطن، كان ذلك بفضل مجهودات المركز الوطني للبحث حول المعلومات العلمية والتقنية CERIST هذا الأخير يلعب دور الوسيط بين الجامعات أو مخابر البحث، وبين موردي قواعد البيانات المختلفة والبوابة متاحة على الويب على الموقع التالي: https://www.sndl.cerist.dz/10.

يهدف النظام الوطني للتوثيق إلى وضع الوثائق العلمية والتقنية في متناول الباحثين والطلبة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ولقد خصص النظام ما يقارب 60 ألف بوابة يمكن للباحثين الجزائريين استخدامها من خلال الحصول على اسم وكلمة سر.11، كما تتيح بوابة النظام ثلاثة أنواع من المصادر الالكترونية هي:

- المصادر المتحصل عليها من خلال الاشتراك لدى المؤهلين: وهي مصنفة في أربعة مجالات كبرى : علوم الحياة والأرض العلوم والتقنيات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجال متعدد الاختصاصات، وهذه المصادر متوفرة في عدة أشكال: جرائد الكترونية، قواعد بيانات القياسات العلمية، كتب الكترونية ....الخ
- مصادر حرة متوفرة عبر شبكة الانترنت، ويمكن أن تتعدد أشكالها (كتب، أطروحات، تقارير، مداخلات، مجلات، قواعد بيانات القياسات العلمية ...الخ.
- مصادر متوفرة على المستوى الوطني: أوجدها مركز البحث في العالم العلمي والتقني CREIST كجزء من مهامه أو بالتعاون مع هيئات وطنية ودولية، أطروحات، مجلات، قواعد بيانات.[12]

المطلب الثاني: دور النظام الوطني للتوثيق عبر الخط SNDL في الحد من السرقة العلمية

يعد النظام الإلكتروني الحديث أحد أهم الأدوات التي تساعد الباحثين والمتعلمين على الوصول إلى المعلومات بكل سهولة وفي أي وقت ومن أي مكان، فبفضل الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة، يمكن الوصول إلى مجموعات كبيرة من البيانات والمعلومات التي تم جمعها على مدى عقود من الزمن، ومن المهم أيضا أن نلاحظ كيف يمكن أن يساعد هذا النظام في تحقيق النزاهة العلمية ومكافحة السرقة العلمية، فبفضل وجود خدمات البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات والمكتبة

الجامعية الإلكترونية PNST يمكن للباحثين الحصول على نسخ إلكترونية من الأطروحات والكتب والأبحاث التي تم نشرها بشكل دوري. ومن خلال هذه الخدمات يمكن للباحثين تفادي السرقة العلمية وإثبات أصالة أبحاثهم.[13]

فبمجرد أن أتاحت الإنترنت إمكانية الوصول إلى البحوث والمجلات والكتب بأنواعها على شبكتها، فإن هذا يمثل تحولا نوعيا في كيفية الوصول إلى المعلومات والأبحاث العلمية، فقد تسهل الإنترنت عملية البحث وتحقيق الكفاءة في المعرفة بالإضافة إلى توفير العديد من المواقع الإلكترونية التي تعرض أبحاثا قيمة، ومراكز بحثية تنشر تقاريرها بشكل دوري.

وعلى الرغم من أن هذا النظام الإلكتروني الوطني للتوثيق SNDL قد يسهل على الباحثين الوصول إلى المعلومات ضمن سلسلة الجهود التي يقوم بها بالتنسيق مع المديرية العامة للبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتحسين محيط البحث وتوفير كل الوسائل والظروف المادية الملائمة في خدمة الباحثين الذين سيتمكنون من خلال هذا النظام الوطني الاطلاع المباشر والسريع في كل وقت على كل ما يكتب وينشر في العالم الأمر الذي سيحل بشكل نهائي مشكل التوثيق الذي كثيرا ما أرق الأساتذة والباحثين، [14] فإنه أيضا يساعد في تحقيق النزاهة العلمية ومكافحة السرقة العلمية، حيث أصبح بإمكان الأشخاص الآن فضح واكتشاف السرقات عن طريق إدخال جملة معينة في محرك البحث.

ولمزيد من الحماية، فإنه يوجد العديد من المراكز في أوروبا تعتمد على برامج حديثة ومتطورة لاكتشاف النقل الممكن للطالب أو الباحث، وهذه البرامج الإلكترونية تسهل عملية كشف النقل غير الموثوق به، مما يعزز المصداقية والنزاهة العلمية[15].

بهذا فإن النظام الإلكتروني للتوثيق الوطني SNDL قد أسهم بشكل كبير في مكافحة السرقة العلمية والحفاظ على النزاهة العلمية. فقد أصبح بإمكان الباحثين فحص الأبحاث والمقالات على الإنترنت للكشف عن أي انتهاكات لحقوق الملكية الفكرية أو النقل غير المصرح به، وباستخدام برامج حديثة ومتطورة، يمكن الكشف عن السرقة العلمية بشكل أسرع وأدق وهذا يعني أن النظام الإلكتروني الحديث قد أصبح أداة هامة للحفاظ على النزاهة والأمانة العلمية.

3. خاتمة:

يمكن القول أن الدولة الجزائرية قد بذلت جهودا كبيرة لتطوير الجامعة والرفع من مستوى البحث العلمي، وذلك من خلال استخدام التقنيات المتطورة لإنشاء آليات تحد من السرقة العلمية، حيث تم الاعتماد على النظام الوطني للتوثيق على الخط SNDL الذي يتضمن قاعدة بيانات الكترونية تحتوي على العديد من الدراسات والأبحاث الوطنية والدولية في مختلف المجالات العلمية، ويمكن للطلاب والباحثين الوصول إليها بسهولة ومع ذلك، فإن الحد من هذه الظاهرة يتطلب اتخاذ مجموعة من التوصيات القانونية:

- تنظيم دورات تدريبية حول استخدام النظام الوطني للتوثيق عبر الخط؛
- يتطلب الأمر نشر الوعي والتوعية داخل الوسط الجامعي بضرورة الحد من السرقة العلمية وتوضيح خطورتها على قيمة البحوث والدراسات الجامعية؛
- يجب العمل على تطبيق التوثيق الإلكتروني على أكبر عدد ممكن من الأبحاث والكتب في جميع المجالات العلمية، حيث يسهل هذا الأمر عملية حفظ الأبحاث ويحد من تعرضها للسرقة العلمية؛
- إنشاء هيئة مسؤولة عن حماية حقوق الملكية الفكرية في المجال الأكاديمي وتفعيل دورها بالتعاون مع مختلف الجامعات والمؤسسات البحثية ووضع قوانين جديدة تتضمن مجموعة من الإجراءات تكون أكثر حزم؛

- توفير الدعم اللازم للجامعات والمؤسسات البحثية لتحسين مستوى الأبحاث العلمية والتحقق من الأعمال البحثية بشكل دوري؛
- إنشاء مكتبة رقمية مركزية تضم جميع الأبحاث والدراسات المنشورة من قبل الجامعات والمؤسسات البحثية المعتمدة، وتقديم تدريبات للطلاب والباحثين حول كيفية استخدام هذه المكتبة والاستفادة منها بشكل فعال؛
- تشديد الرقابة على المنشورات العلمية المنشورة في المجلات العلمية والمؤتمرات الدولية، وتطبيق عقوبات على المنشورات المنسوبة لأشخاص آخرين دون إذنهم؛
- تحفيز الأساتذة والباحثين على نشر الأبحاث في المجلات العلمية ذات التصنيف العالي، وتوفير المنح البحثية والدعم المالي للأبحاث ذات الأهمية العالية .

4. قائمة المراجع

[1]- معاجم اللغة العربية منشورة على الموقع: https://www.maajim.com/dictionary/9 تم الاطلاع عليه بتاريخ:2023/04/01 15:56

[2]- تغريت رزيقة، السرقة العلمية وفقا للقرار رقم1082 لسنة202 0 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحاتها، مجلة الأكاديمية للبحث القانوني، مجلد 12 ،العدد 03 ،سنة 2021، ص556.

[3]- جلاب مصباح، خوجة أسماء، النزاهة الاكاديمية لمواجهة ظاهرة السرقة العلمية ،مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيولوجية والتنمية والإطارات، المجلد 03، العدد02، سنة 2020، ص24 .

[5]- القرار رقم1082 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مؤرخ في 27 ديسمبر 2020، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحاتها

[6]-القرار 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المؤرخ 28 جويلية 2016، المتعلق بتحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية .(ملغى)

[7]-أمر رقم 05/03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام1424 الموافق ل19 يوليو 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد44، مؤرخة ب23جمادى الأولى عام1424 الموافق ل23يوليو سنة2003 .

[8]- مركز الدراسات والبحث في المعلومة العلمية والتقنية على الخط، موجود على الموقع www.cerist.dz/index.php/fr، تاريخ الاطلاع: 2023/05/13، على الساعة :14:46

[9]-فاطمة بحري، النظام الوطني للتوثيق على الانترنت SNDL كآلية للحد من السرقات العلمية، مجلة الفقه القانوني والسياسي، المجلد 1، العدد01، ستة 2017، ص254 .

[10]- شعلال سليمة، عز الدين بودربان، الحاجة إلى التدريب الالكتروني على البحث الوثائقي لدى الأساتذة الباحثين المنخرطين في النظام الوطني للتوثيق الالكترونيsndl مع الإشارة خاصة إلى جامعة تبسة بالجزائر ، ص260، موجودة على الموقع :
https://ajadi.weebly.com/uploads/8/6/6/1/-corr.pdf

[11]- الزبير بلهوشات، دور المركز الوطني للدراسات والبحوث في المعلومات العلمية والتقنية في التأسيس لمجتمع المعرفة بالجزائر: مشروع النظام الوطني للتوثيق عبر الخط، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 50، جوان 2017، ص67.

[12] -محمد لمين بونيف، نصيرة لمين، إستجدام النظام الوطني للتوثيق على الخطSNDL من طرف طلبة الدكتوراه الطور الثالث – دراسة ميدانية بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة المسيلة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،المجلد 10، العدد 02، سنة 2021، ص344.

[13] فاطمة بحري، مرجع سابق ،ص256

[14] الزبير بلهوشات، مرجع سابق،ص67

[15]- خديم خديجة، كادي زين الدين ،البحث في النظام الوطني للتوثيقSNDL نماذج من بعض قواعد المعلومات العالمية، مجلة الحضارة الإسلامية، مجلد18، العدد1، جوان 2017، ص285